

# سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات

## جمعية خطى التوحد



## مقدمة

توجب سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات ويشار إليها فيما بعد السياسة جمعية ويشار إليها فيما بعد "جمعية خطى التوحد" (على أعضاء مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي وموظفي ومتطوعي جمعية خطى التوحد) الالتزام بمعايير عالية من الأخلاق الشخصية أثناء العمل وممارسة واجباتهم ومسؤولياتهم، وتتضمن هذه السياسة أن يتم الإبلاغ في وقت مبكر عن أي مخالفة أو خطأ جدي أو سوء تصرف محتمل قد تتعرض له جمعية خطى التوحد أو أصحاب المصلحة أو المستفيدين ومعالجة ذلك بشكل مناسب. كما يجب على كافة من يعمل لصالح جمعية خطى التوحد مراعاة قواعد الصدق والنزاهة أثناء أداء مسؤولياتهم والالتزام بكافة القوانين واللوائح المعمول بها. تهدف هذه السياسة إلى تشجيع كل من يعمل لصالح جمعية خطى التوحد للإبلاغ عن أي مخاطر أو مخالفات وطمأنتهم إلى أن القيام بهذا الأمر آمن ومحبوب ولا ينطوي على أي مسؤولية

## النطاق

تطبق هذه السياسة على جميع من يعمل لصالح جمعية خطى التوحد سواء كانوا أعضاء مجلس إدارة، أو مسؤولين تنفيذيين، أو موظفين، أو متطوعين، أو مستشارين بصرف النظر عن مناصبهم في جمعية خطى التوحد، وبدون أي استثناء. ويمكن أيضاً لأي من أصحاب المصلحة من مستفيدين ومانحين ومتبرعين وغيرهم الإبلاغ عن أي مخاطر أو مخالفات



## المخالفات

تشمل الممارسات الخاطئة أي مخالفات جنائية أو مالية أو الإخلال بأي التزامات قانونية، أو تشريعية، أو متطلبات تنظيمية داخلية، أو تلك التي تشكل خطراً على الصحة أو السلامة أو البيئة وتشمل المخالفات التي يتوجب الإبلاغ عنها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- السلوك غير القانوني بما في ذلك (الرشوة أو الفساد أو سوء التصرف)
- سوء التصرف المالي بما في ذلك ادعاء النفقات الكاذبة، إساءة استخدام الأشياء القيمة، عمليات غسيل الأموال أو دعم لجهات مشبوهة
- عدم الإفصاح عن حالات تعارض المصالح مثل استخدام شخص منصبه في جمعية خطى التوحد لتعزيز مصالحه الخاصة أو مصالح الآخرين فوق مصلحة جمعية خطى التوحد
- إمكانية الاحتيال بما في ذلك إضاعة، إخفاء أو إتلاف الوثائق الرسمية
- الجرائم الجنائية المركبة، أو التي يتم ارتكابها، أو التي يحتمل ارتكابها أيًّا كان نوعها
- عدم الالتزام بالسياسات وأنظمة وقواعد الرقابة الداخلية أو تطبيقها بصورة غير صحيحة
- الحصول على منافع أو مكافآت غير مستحقة من جهة خارجية لمنح تلك الجهة معاملة تفضيلية غير مبررة
- الإفصاح عن معلومات سرية بطريقة غير قانونية



- التلاعب بالبيانات المحاسبية
  - تهديد صحة الموظفين وسلامتهم
  - انتهاك قواعد السلوك المهني والسلوك غير الأخلاقي
  - سوء استخدام الصالحيات أو السلطات القانونية
- مؤامرة الصمت والتستر فيما يتعلق بأي من المسائل المذكورة أعلاه
- الضمانات

تهدف هذه السياسة إلى إتاحة الفرصة لكل من يعمل لصالح جمعية خطى التوحد للإبلاغ عن المخالفات وضمان عدم تعرضهم للاحتجاز أو الإيذاء نتيجة ذلك. وتتضمن السياسة عدم تعرض مقدم البلاغ لخطر فقدان وظيفته أو منصبه أو مكانته الاجتماعية في جمعية خطى التوحد ولأي شكل من أشكال العقاب نتيجة قيامه بالإبلاغ عن أية مخالفة. شريطة أن يتم الإبلاغ عن المخالفة بحسن نية وأن تتوفر لدى مقدم البلاغ معطيات اشتباه صادقة ومعقولة، ولا يهم إذا اتضح بعد ذلك بأنه مخطئ من أجل حماية المصلحة الشخصية للمبلغ، فإن هذه السياسة تضمن عدم الكشف عن هوية مقدم البلاغ عند عدم رغبته في ذلك، ما لم ينص القانون خلاف ذلك. وسيتم بذل كل جهد ممكن و المناسب للمحافظة على كتمان وسرية هوية مقدم البلاغ عن أي مخالفة. ولكن في حالات معنية، يتوجب للتعامل مع أي بلاغ أن يتم الكشف عن هوية مقدم البلاغ، ومنها على سبيل المثال ضرورة كشف الهوية أمام أي محكمة مختصة. كذلك يتوجب على مقدم البلاغ المحافظة على سرية البلاغ المقدم من قبله وعدم كشفه لأي موظف أو شخص آخر. ويجب عليه أيضاً عدم إجراء أي تحقيقات بنفسه حول البلاغ. كما تضمن السياسة عدم إيذاء مقدم البلاغ بسبب الإبلاغ عن المخالفات وفق هذه السياسة



## إجراءات الإبلاغ عن مخالفة

- يفضل الإبلاغ عن المخالفة بصورة مبكرة حتى يسهل اتخاذ الإجراء المناسب في حينه
- على الرغم من أنه لا يطلب من مقدم البلاغ إثبات صحة البلاغ، إلا أنه يجب أن يكون قادرًا على إثبات أنه قدم البلاغ بحسن نية
- يتم تقديم البلاغ خطياً وفق النموذج المرفق وطباعته ثم تسليمه بظرف مغلق إلى مدير عام جمعية خطى التوحد أو إدارة الموارد البشرية أو من خلال إرساله مباشرة إلى البريد الإلكتروني لمسؤول الجودة في جمعية خطى التوحد

## معالجة البلاغ

يعتمد الإجراء المتتخذ بخصوص الإبلاغ عن أي مخالفة وفق هذه السياسة على طبيعة المخالفة ذاتها. إذ قد يتطلب ذلك إجراء مراجعة غير رسمية أو تدقيق داخلي أو تحقيق رسمي. ويتم اتباع الخطوات التالية في معالجة أي بلاغ:

- تقوم لجنة الجودة/ الشكاوى والاقتراحات عند استلام البلاغات باطلاع رئيس مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي للجمعية إذا لم يكن البلاغ موجهاً ضد الأخير على مضمون البلاغ خلال أسبوع من استلام البلاغ
- يتم إجراء مراجعة أولية لتحديد ما إذا كان يتوجب إجراء تحقيق والشكل الذي يجب أن يتبعه. ويمكن حل بعض البلاغات بدون الحاجة لإجراء تحقيق
- يتم تزويد مقدم البلاغ خلال ١٠ أيام بإشعار استلام البلاغ ورقم هاتف للتواصل
- إذا تبين أن البلاغ غير مبرر، فلن يتم إجراء أي تحقيق إضافي. ويكون هذا القرار نهائياً وغير قابل لإعادة النظر ما لم يتم تقديم إثباتات إضافية بخصوص البلاغ



- إذا تبين أن البلاغ يستند إلى معطيات معقولة ومبررة، يتم إحالة البلاغ إلى مدير عام جمعية خطى التوحد أو مدير إدارة الموارد البشرية للتحقيق في البلاغ وإصدار التوصية المناسبة
- يجب على مدير عام جمعية خطى التوحد أو مدير الموارد البشرية الانتهاء من التحقيق في البلاغ وإصدار التوصية خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إحالة البلاغ
- ترفع لجنة الجودة توصياتها إلى مدير عام جمعية خطى التوحد للمصادقة والاعتماد
- يتم تحديد الإجراءات التأديبية المترتبة على المخالفات وفق سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات وقانون العمل الساري المفعول
- متى كان ذلك ممكناً، تزويذ مقدم البلاغ بمعطيات عن أي تحقيق يتم إجراؤه
- تلتزم جمعية خطى التوحد بالتعامل مع الإبلاغ عن أي مخالفة بطريقة عادلة ومتاسبة، ولكنها لا تضمن أن تنسجم طريقة معالجة البلاغ مع رغبات مقدم البلاغ



## ملحق: نموذج إبلاغ عن مخالفة

معلومات مقدم البلاغ: يمكن عدم تعبيء هذا الجزء إذا لم يرغب مقدم البلاغ بكشف هويته، ولكن يجب عليه تدوين بيانات مثل الهاتف / البريد الإلكتروني

	الاسم
	الدور الوظيفي
	الإدارة
	رقم الهاتف
	البريد الإلكتروني
	معلومات صندوق البريد
معلومات مرتكب المخالفة	
	الاسم



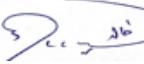
	الدور الوظيفي
	الادارة
	رقم الهاتف
	البريد الالكتروني
معلومات الشهود إن وجدوا. وبالإمكان إرفاق ورقة إضافية في حالة وجود أكثر من شاهد	
	الاسم
	الدور الوظيفي
	الادارة
	رقم الهاتف
	البريد الالكتروني
التفاصيل	
	طبيعة ونوع المخالفة



	تاریخ ارتكاب المخالفه و تاریخ العلم بها
	مكان حدوث المخالفه
	بيانات او مستندات تثبت ارتكاب المخالفه
	أسماء اشخاص آخرين اشتركوا في ارتكاب المخالفه
	أية معلومات أو تفاصيل أخرى
	ما هي النتائج المتوقعة من هذا البلاغ
التوقيع:	تاریخ تقديم البلاغ:



تم إطلاع مجلس الإدارة على سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية مقدمي البلاغات  
وعلى ذلك جرى الاعتماد والختم

الاعتماد والتوفيق			
الاسم	الصفة	التوقيع	م
د. خالد إدريس	رئيس مجلس إدارة الجمعية		١
د. بسمة الجابري	نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية		٢
د. محمد السليمان	عضو مجلس إدارة الجمعية		٣
د. عفاف اليماني	عضو مجلس إدارة الجمعية		٤
أ. أرج العبيري	عضو مجلس إدارة الجمعية		٥

